بيروت في 2012/6/7

بيـــان

أعرب رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور، عن تخوفه من استمرار تفاقم الأوضاع الأمنية في البلاد، لأنه سينعكس سلبا على حركة قطاع النقل البحري في لبنان، ولا سيما على مرفأ بيروت الذي يعتبر البوابة الرئيسية للاقتصاد الوطني، حيث يتم عبره تبادل أكثر من 80 بالمئة من حركة لبنان التجارية مع الخارج. وأشار الى أن مرفأ بيروت تمكن من التكيّف مع الأزمات السياسية في البلد، بدليل أنه ما يزال يحقق نموا بحركته، ولكن هذا النمو سيتبخر في حال استمر مسلسل الأحداث الأمنية والمتنقل من منطقة الى أخرى.

جاء تصريح زخور تعليقا على النتائج التي سجلها مرفأ بيروت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، والتي تبيّن أنها أفضل مما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقد أظهرت الاحصاءات أن الوزن الاجمالي للبضائع المستوردة والمصدرة بلغ 2,851 مليون طن، أي بارتفاع نسبته 9 بالمئة، وعدد الحاويات التي تداولها 427 ألف حاوية نمطية، أي بنمو نسبته 4 بالمئة، وحققت حركة السيارات زيادة كبيرة فبلغ عددها 32 ألف سيارة أي بتحسن نسبته 19 بالمئة.

ولفت زخور الى أن المفاجأة الكبرى كانت بحركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي، التي حققت رقما قياسيا، حيث تجاوز عددها 27 ألف حاوية نمطية في كل من شهر نيسان وأيار الماضيين، في حين أن المعدل العام لعددها كان دائما بحدود الـ 25 ألف حاوية نمطية شهريا.

وناشد زخور أخيرا المسؤولين والسياسيين، في الموالاة والمعارضة، الذين بيدهم مفتاح الحل والربط، أن يضعوا مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، فيعملوا معا من أجل المحافظة على أمن البلاد واستقرارها قبل فوات الآوان.

الغرفة الدولية للملاحة في بيروت